المحور الثالث: سيادة الدولة واشكالها

الدرس الرابع: مفهوم السيادة

1- تعريف السيادة:

تعتبر السيادة من بين الخصائص الجوهرية التي تميز الدولة عن غيرها من التنظيمات السياسية والاجتماعية، عرّفها الفقيه الفرنسي جان بودان بأنها "**السلطة المطلقة والدائمة في الدولة**"، أي تلك التي لا تعلوها سلطة أخرى داخل الإقليم، وتمارس بشكل مستقل عن أي تدخل خارجي.

بينما يرى كارّيه دي مالبرغ أن السيادة هي "**السلطة العليا التي لا تعرف فيما تنشئه من القوانين أو فيما تتخذه من القرارات سلطة تعلوها أو تعارضها.**"

أما من الناحية الحديثة، فيُنظر إلى السيادة على أنها القدرة القانونية والسياسية للدولة على اتخاذ قراراتها بحرية تامة في الداخل والخارج، دون خضوع لإرادة دولة أخرى، مع احترام قواعد القانون الدولي التي تنظّم العلاقات بين الدول.

2- **أنواع السيادة:** تنقسم السيادة عادة إلى نوعين أساسيين هما **السيادة الداخلية** و**السيادة الخارجية.**

تُقصد **بالسيادة الداخلية** السلطة العليا للدولة داخل حدودها الإقليمية، حيث تبسط الدولة سلطتها على جميع الأفراد والهيئات الموجودة في إقليمها.

أما **السيادة الخارجية**، فتعني استقلال الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية، وعدم خضوعها لسلطة خارجية في قراراتها وسياساتها الخارجية.

3- **تطور مفهوم السيادة في ظل العولمة:**

شهد مفهوم السيادة تطورًا ملحوظًا في العصر الحديث، خاصة في ظل العولمة وتنامي دور المنظمات الدولية والإقليمية، الأمر الذي جعل من السيادة مفهومًا نسبيًا أكثر من كونه مطلقًا كما كان في الفكر التقليدي. فقد أصبحت الدولة اليوم مقيدة بجملة من الالتزامات الدولية (قيود)، سواء في مجال حقوق الإنسان أو البيئة أو التجارة الدولية، مما أدى إلى بروز مفهوم جديد للسيادة يقوم على التعاون والمشاركة بدلاً من الاستقلال المطلق. من أبرز امثلة هذه القيود: الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، قرارات المنظمات الدولية، مبدأ التدخل الإنساني....

4- شروط السيادة: لكي تتحقق السيادة بوصفها خاصية أساسية للدولة، ينبغي توافر مجموعة من الشروط، من أهمها:

1. **الاستقلال التام** :أن تكون الدولة حرة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية دون تبعية لسلطة أجنبية.
2. **الشمول والعموم** :أن تمتد السيادة إلى جميع مظاهر السلطة داخل الإقليم دون وجود سلطة موازية لها.
3. **الديمومة والاستقرار** :أن تستمر السيادة مع بقاء الدولة، بغضّ النظر عن تغيّر الأنظمة أو الحكومات.
4. **الوحدة وعدم القابلية للتجزئة** :أن تكون السيادة سلطة واحدة غير قابلة للتقسيم أو التجزئة بين هيئات متوازية.
5. **الاعتراف الدولي** :وهو شرط عملي لتكريس السيادة خارجيًا، إذ لا يمكن للدولة ممارسة سيادتها دوليًا دون اعتراف المجتمع الدولي بوجودها.